

الابعد سقوط دمشق، وأنه ربما حدث فيها بعض التشويش. ومن جانب آخر، فإن قيود الطابو دونت في زمن الحكم العثماني حيث كانت تسود أوضاع سيئة كانت تجبر الكثيرين على تسجيل أراضيهم بأسماء مستعارة أو وهمية، أو بأسماء أشخاص لا يملكونها. كما كان اليهود، في تلك الفترة، يمنعون، في بعض الأحيان، من الحيازة والتملك الرسمي للأرض، فكانوا يتحايلون على القانون ويسجلون الأراضي التي اشتروها إما بأسماء اجانب أو بأسماء شركات اجنبية أو مؤسسات خيرية أو أسماء مستعارة، مع وضع الرهونات على تلك الأرض والاحتفاظ بالسندات الشخصية التي تثبت ملكيتهم لها.

وقد اجازت نصوص هذا القانون لكل من يدعي ملكية أرض مسجلة بغير اسمه الحق بالاستدعاء لدى المحكمة مطالباً بملكيتها، وتسجيل ذلك على السجل الخاص بتلك الأرض. ويخول القانون المحكمة، بعد سماع الطرفين واستقراء مشفوعاتهم الثبوتية إذا ارادت ذلك أو رآته ضرورياً، أن تأذن بادخال ذلك الشرح في سجل الأرض، مع تبيان نوع المنفعة المدعى بها والتفصيلات المتعلقة بالأدلة التي قدمت لاثبات حق الملكية؛ وذلك كإبراز المستندات الخاصة، أو إبراز وثيقة حكم غير قابل للاستئناف من محكمة ذات اختصاص تمنح صاحب الطلب حقاً بالأرض كمالك أو مرتهن، أو يخول وضع اليد على الأرض حتى يثبت في امر الملكية، أو أن يمتلك المتقدم اثباتاً على دفع الويركو عن الأراضي موضوع الملكية شريطة أن تعود في تاريخها الى ثلاث سنوات قبل الاستدعاء.

وقد اعطى القانون مهلة سنة لتقديم طلبات تأكيد الملكية وتصحيح سجلات الطابو، واعتبر جميع الطلبات المقدمة بعد انتهاء المهلة لاغية.

ونصت بنود القانون على تخويل أمر البت بشأن تأكيد الملكية، أو إعادة تسجيلها، أو تصحيحها، الى المحكمة المركزية في المنطقة التي تقع فيها الأرض، معطية لتلك المحكمة صلاحية اصدار الأحكام القطعية غير القابلة للاستئناف بشأن الدعوى لجهة المنح أو الرفض. وأوجب القانون جعل كامل الرسوم والنفقات للطرفين، المدعي والمدعى عليه، في تلك الدعوى على عاتق مقدم الطلب (المدعى) سواء قبل طلبه ام رفض.

إن مظاهر قانون تأكيد الملكية تبدو كما لو أنها لصالح الفلاحين. لكن معطيات الواقع كانت تشير الى عكس ذلك تماماً. فالقانون تجاهل بالكامل التصرف بالأرض واستثمارها لأجل طويلة، ومن قبل اجيال متوارثة، على اعتبار انه اثبات ملكية للأرض. كما أن تحديد القانون لاشكال المشفوعات المطلوب تقديمها لاثبات الملكية، كانت في عرف الفلاح الفلسطيني أقل بكثير، في قوتها الإثباتية، من الاقرار له في منطقته بملكيته للأرض التي يزرعها ويستثمرها منذ أمد بعيد، وبحقه في توريثها لابنائه من بعده. كذلك، فإن الفترة الزمنية التي حددها القانون لتقديم طلبات تصحيح السجل كانت قصيرة، في حين أن الفلاح الذي يعيش حالة غير منتظمة ليس في مقدوره البحث عن تلك الإثباتات في مثل هذه المهلة، والامر بالنسبة له يحتاج الى مدة اطول.

واعتماد القانون لايصالات دفع الويركو عن الأرض اثباتاً لملكيتها وحصر ذلك في الفترة التي تلت الحكم العسكري بثلاث سنين، يعتبر تآمراً مكشوفاً من قبل سلطات الانتداب على حق الفلاحين الفلسطينيين في ملكية أراضيهم. ذلك انه في تلك السنين الثلاث المذكورة، كانت فلسطين تعيش حالة من الفوضى والاضطراب بسبب الحرب، الأمر الذي دفع بالكثير من الفلاحين إلى التمساعس عن تسديد الويركو، أو التمتع عن الدفع لعدم امتلاك الفلاحين للقيمة المطلوبة، أو